



نحو 14.35 مليون دينار كويتي
مقارنة مع نحو 13.64 مليون
دينار كويتي في الفترة ذاتها من
عام 2018، وقد شمل هذا الارتفاع
جميع بنود المصروفات التشغيلية
وإدارية، وبلغت نسبة إجمالي
المصروفات التشغيلية إلى إجمالي
الإيرادات التشغيلية 38.6
في المئة، بعد أن كانت عند نحو
39.9 في المئة. وارتفع تخصص
انخفاض القيمة بنحو 318
دينار كويتي وصولاً إلى نحو 7.6
مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو
7.3 مليون دينار كويتي أي بنسبة
ارتفاع بلغت نحو 4.4 في المئة،
وبلغ هامش صافي الربح نحو
39.3 في المئة من جملة الإيرادات
التشغيلية، مقارنة بنحو 37 في
الئة خلال الفترة المماثلة من عام
2018.

وتشير البيانات المالية للبك
إلى أن إجمالي الأصول قد سجل
ارتفاعاً بلغ قدره 209 مليون
دينار كويتي ونسبته 4.54 في
الئة، ليصل إلى نحو 4.58 مليار
دينار كويتي مقابل نحو 4.345
مليار دينار كويتي في نهاية عام
2018، في حين بلغ ارتفاع إجمالي
الأصول نحو 343.4 مليون دينار
كويتي ونسبته 8.2 في المئة عند
المقارنة بالفترة نفسها من عام
2018. حين بلغ 4.210 مليار
إسلامية للعملاء ما قيمته 142.5
مليون دينار كويتي أي بما نسبته
4.4 في المئة وصولاً إلى نحو
3.404 مليار دينار كويتي (74.8
في المئة من إجمالي الأصول)
مقارنة بنحو 3.262 مليار دينار
كويتي (75.1 في المئة من إجمالي
الأصول) في نهاية عام 2018،
وارتفع بنحو 13 في المئة أي
نحو 391.3 مليون دينار كويتي
مقارنة بالفترة نفسها من العام
2018. حين بلغ نحو 3.013
بليار دينار كويتي (71.6 في
الئة من إجمالي الأصول). وبلغت
نسبة تمويلات إسلامية للعملاء
إلى إجمالي حسابات المودعين
إلى 89.7 في المئة مقارنة بنحو
85.5 في المئة. وارتفع أيضاً بنحو

الإدارة الاقتصادية الأمريكي اللواتي مع بداية مؤشرات تعاقبي اللواتي الإصابات الأوروبية والتاجيل أزمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ونوف القفلة الأمريكي عن رفع أسعار الفائدة. نتائج بنك بوبيان - الربع الأول 2019

أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله الربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 14.62 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 1.97 مليون دينار كويتي ونسبته 15.6 في المئة، مقارنة بنحو 12.65 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2018. ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية إلى ارتفاع إجمالي التشغيلية التشغيلية بعمدة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وفي التفاصيل: ارتفعت جميع بنود الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 3 مليون دينار كويتي إلى 22.8 في المئة، ووصل إلى نحو 8.9 في المئة، بينما انخفضت بنود صافي إيرادات التمويل بنحو 0.8 في المئة كويتي أو ما نسبته 2.3 في المئة، ووصل إلى نحو 28.6 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018. وعليه، بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 37.2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 34.2 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. وتحقق نتيجة ارتفاع بنود صافي إيرادات الاستثمار بنحو 1.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 208.6 في المئة، ووصل إلى نحو 2.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 874 في دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بنود صافي إيرادات الائتم والعروض بنحو 1.2 مليون دينار كويتي، ووصل إلى نحو 4.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.8 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بعمدة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 702 دينار كويتي أو بنحو 5.1 في المئة، ووصل إلى

أكبر الراحيين في شهر إبريل كان السوق الألماني الذي يسبب أسوأ خسارة في 7.1 في المئة في شهر واحد، وحقق مكاسب ينحو 16.9 في المئة لمصنع رابعا في ترتيب المكاسب مقارنة مع متوسط من بداية العام. ثاني أكبر الراحيين خلال شهر إبريل كان السوق السعودي مواصلا أدائه الجيد بتحقيق مؤشره مكاسب يتجاوز 5.5 في المئة، وجاء أيضا في المركز الثاني ضمن الأسواق الاربعة منذ بداية العام بمكاسب يتجاوز 18.9 في المئة. وثالث أكبر الراحيين في شهر إبريل كان سوق دبي بمكاسب يتجاوز 5 في المئة بعد خسائر طفيفة حققها في شهر مارس من الغلات ينحو -0.3 في المئة، ونهت شهر إبريل بحالاته خلال التاسع بمكاسب يتجاوز 9.4 في المئة منذ بداية العام. أما بالنسبة للبورصة الكويتية، فكانت أقل الراحيين خلال شهر إبريل بتحقيق مؤشره العام مكاسب يتجاوز 0.2 في المئة، وبذلك احتلت المركز السابع ضمن الأسواق الاربعة منذ بداية العام بمكاسب يتجاوز 10.8 في المئة. وتقل سوق مسقط اكبر الضارمين خلال شهر إبريل بفقران مؤشره نحو -1 في المئة، ليأتي وحيدا في المنطقة السالبة منذ بداية العام وبخسائر خسائرته إلى نحو -8.7 في المئة. ثاني الخاسرين خلال الشهر كان السوق الصيني بخسائر طفيفة يتجاوز -0.4 في المئة، ولكنه حافظ على مكانته في المركز الأول لأسواق الاربعة منذ بداية العام بمكاسب يتجاوز 23.3 في المئة. ومن المثير أن يعيد الأداء شهر مايو إلى غلبة لأسواق الخاسرة، المبرر الأول في دعم ذلك الاحتمال هو بداية العودة إلى الصرب التجارية والتي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين. ولا تستثنى الإضراب الأوروبي، والمبرر الثاني، هو تزامن المبرر الأول مع موجة صعود شديدة شاملة لأسواق العبيد منذ بداية العام بما يجعل التصحيح أمر مستحتم. ذلك قد يحدث ولو مؤقتا في الأسواق. لا تلتزم تلقى دعاء



126.2 في عام 2018 (+11.6) (المنة).
وتتسارع النشرة إلى استمرار ارتفاع المعدل للوزون للفاكتة إلى الودائع من نحو 1.682 في المئة في المئة الثالث إلى 1.770 في المئة في الربع الرابع من العام 2018. أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 5.2 في المئة، وبحيث ارتفع من نحو 1.619 في المئة لعام 2017 إلى نحو 1.669 في المئة لعام 2018، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 3.7 في المئة. وواصل المعدل الهزولون للفاكتة على القروض ارتفاعه أيضاً، من نحو 4.816 في المئة إلى نحو 4.832 في المئة للفترة نفسها، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 0.3 في المئة، وارتفع من نحو 4.696 في المئة لعام 2017 إلى نحو 4.827 في المئة لعام 2018. أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 2.8 في المئة.

وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية نحو 36.852 مليار دينار كويتي، بارتفاع من 35.385 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017. أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 4.1 في المئة. وأخيراً، ارتفعت ائتماني مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص إلى نحو 38.670 مليار دينار كويتي، من نحو 37.199 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017 أي بما نسبته 4 في المئة.

الأداء المقارن لأسواق مالية متشقة - أبريل 2019

كان أداء شهر أبريل ميجاباً لمعظم الأسواق المتشقة أسبق العينة، حيث حقق خلاله 12 سوقاً مكاسب، بينما حقق سواها فقط خسائر، وحتى أفضل من أداء شهر مارس الذي حقق أيضاً حين كان أداء الأسواق الاربعة 9 والخاسرة 5. ويأتيانها شهر أبريل انتهى الثالث الأول من العام الجاري بحصيلته ايجابية بارتفاع حقق خلاله 12 سوقاً مكاسب مقارنة بمتوسطات مؤشراتهم في نهاية العام الفائت، بينما حقق خلاله سوق وحيد خسائر.

الفصلية (أكتوبر - ديسمبر 2018) الصادرة عن بنك الكويت المركزي والمنشورة على موقعه على الإنترنت، بعض المؤشرات الاقتصادية والتقيد التي تستحق الملاحظة، وسنورد بعضها من باب توفير تطوراتها، ومن ذلك مثلاً أن الميزان التجاري - صادرات سلعية أقلية وأواردات سلعية - حقق فائضاً في الربع الرابع لعام 2018 بلغ نحو 2.790 مليار دينار كويتي، بعد أن بلغت قيمة صادرات الكويت السلعية خلال الربع الرابع نحو 5.411 مليار دينار كويتي، منها نحو 92.2 في المئة صادرات نفطية، والقيمة إجمالي قيمة الصادرات السلعية للعام بكامله نحو 21.726 مليار دينار كويتي، نسبة إجمالي قيمة الصادرات السلعية منها نحو 90.9 في المئة، وبلغت قيمة وارداتها السلعية في العام 2018 نحو 2.622 مليار دينار كويتي، وبلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية في الربع الرابع للعام 2018 نحو 10.829 مليار دينار كويتي، حقق فائضاً في الميزان التجاري في الربع الأول من العام 2018 بلغ نحو 2.323 مليار دينار كويتي، وارتفع إلى نحو 2.643 مليار دينار كويتي في الربع الثاني، وارتفع إلى نحو 3.139 مليار دينار كويتي في الربع الثالث، أي أن الميزان التجاري قد حقق فائضاً بلغت قيمته نحو 10.897 مليار دينار كويتي للعام 2018، وهذا الفائض أعلى بما نسبته 67.8 في المئة عن مثيله للربع في عام 2017 البالغ نحو 6.495 مليار دينار كويتي.

وحقق أسعار المستهلك في عام 2018 نمواً موجباً بلغت نسبته نحو 0.6 في المئة، إذ بلغ معدنها نحو (100=2013)، متراجعاً من معدل نحو 112.3 في عام 2017، وهو معدل في الحدود الطبيعية، ويعزى بعض هذا النمو إلى غلبة تأثير ارتفاع أسعار السجائر والتبغ - مساهمتها صغيرة - من معدل نحو 113.1 في عام 2017 إلى معدل نحو

قد ترحبه مالياً في الزمن القصير. الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، يعني أن التفوق الصيني قادم، والحرب التجارية الأمريكية، وعزوف معظم دول أوروبا عن المشاركة في آخر مؤتمرات الصين الاقتصادية، والضغط الغربي على الدول المخترقة في المشروع، يعمل على تأخير وقت تحقيق أهداف المبادرة الصينية، ولكنه لا يملك وسيلة لإيقافها. وفي تقديراتي أيضاً، أن الصين ستفقد دول الحزام إلى فئتين: فئة مرجح للشعاع مع حلال، وهي الدول التي تملك أموالاً ولا تحتاج إلى تمويل حضائياً من الصين، إضافة إلى خصائصها مواد أولية استراتيجية، وضمتها السعودية والإمارات والصين، ودول الركن على تحقيق أهدافها منها على المدى المتوسط والطويل، مثل بلغاريا وسنغافورة وسريلانكا، ومعظم القارة الأفريقية، لا تلتصق مع استئثار فوائدها المالية الضخمة في كل الدول وأن يسروها تلك. قد تؤدي إلى الاستيلاء على المشروع عندما في حالة سيريلانكا وربما باكستان لاحقاً. لذلك، توقع الصين والكوي ثلاث مخاطر تفاهم مع نتائج لتأجيل حصة الطرف من أجل أن الطرف فيه مازال كل طرف يعرف ما يريد وما يريد منه الطرف الآخر. فالصين يفرض أن الطرف أن الكوي ضمن الدول الفاضلة ضمن حزامها في كل اندماجها في سوف تواجه مكانة غير جيدة، والكوي ترغب في الرابطة في الرابطة على موقعها الجغرافي لتخفف اعتمادها الهائل على النفط العربي حاجتها إلى تجربة الصين في تحقيق هدفها من أجل التوسع التجاري شمالاً وغرباً. هو تلامي مصالح، مساحة العلاقة في صلاحيات، فهم كل طرف مصالحه والدفاع عنها سوف يؤدي إلى تغليب فوائد المشروع وتقليل مخاطره، والعكس صحيح.

مؤشرات تقنية واقتصادية (أكتوبر - ديسمبر 2018)

تذكر النشرة الإحصائية

القيمة التجارية

المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس 2019 على أساس متوي